لجأ إلى حيلة ذكية وهدد أهل المنطقة بأنهم سيكونون هدف المعارضة المسلحة المقبل

رسمياً.. «درع الساحل» للدفاع عن مسقط رأس الأسد

الحدث نت :أعلنت عدة مصادر موالية للنظام في سوريا عن دخول ما يعرف بـ«درع الساحل» إلى الخدمة رسميا في اللاذقية.

وذكرت تلك المصادر أن العدد قارب 10 آلاف متطوع من منطقة اللاذقية وريفها، وأن هناك ما يقارب 2500 متطوع قد أتموا جميع التدريبات، بعد أن تلقوا دورات مكثفة، خصوصا أن أغلبهم ممن خدم سابقا في جيش النظام.

ولمحت تلك المصادر إلى أن زيادة المرتبات التي بتقاضاها الجنود على جبهات القتال زادت في نسبة المتطوعين من أهل المنطقة.

وعلم في هذا السياق أن النظام استحدث نقاط تجميع في مدينة اللاذقية، مزودة بحافلات نقل مخصصة لنقل المتطوعين إلى أماكن القتال على مشارف اللاذقية، وتحديدا النقاط التي تشهد اشتباكات عنيفة.

وكان الحرس الجمهوري، الذي يشرف عليه شقيق رأس النظام السوري ماهر الأسد، قد أعلن منذ أسابيع عن رغبته بتطويع عدد من أهل المنطقة لتكوين ما عرف فيما بعد بـ«درع الساحل»، بعد الهزائم المتلاحقة التي مني بها جيش النظام السوري على مختلف المناطق، وعلى رأسها معارك الشمال التي شهدت هزيمة وتقهقر قوات الأسد وتراجعه إلى الخطوط الخلفية في مناطق الساحل السوري.

إلا أن الدعوة تلك قوبلت بإحجام عدد كبير من أهل المنطقة، خصوصا بعد أخبار تقهقر جيش النظام، لكن الحرس الجمهوري قام باستمالة المترددين عبر زيادة المرتبات، خصوصا في هذه المرحلة التي تشهدها البلاد من غلاء في الأسعار وتدهور غير مسبوق في سعر الليرة السورية مقابل الدولار.

وأشار المراقبون إلى أن النظام السوري لجأ إلى حيلة ذكية، عبر استعمال هزيمته على الأرض، تهديدا لأهل منطقة الساحل بأنهم سيكونون هدف المعارضة المسلحة المقبل، بعد سقوط اريحا وجسر الشغور اللتين تشكلان واجهة مباشرة إلى اللاذقية وريفها.

وتضيف المصادر أن تشكيل «لواء الساحل» اصطدم بحقيقة الواقع الاجتماعي في اللاذقية وريفها، وتحديدا وجود النازحين السوريين الذين أقاموا في اللاذقية هربا من مناطق القتال، فقامت قنوات النظام بتهديدهم عبر الدعوات إما إلى تسليمهم ليقاتلوا في المناطق التي نزحوا منها، أو الرحيل عن اللاذقية كما ذكرت الدعوات التي حرّضت عليهم ووصفتهم بأنهم خلايا نائمة للمعارضة السورية المسلحة.

التحاق عناصر "درع الساحل" بمعسكرات التجميع لإعادة توزيعهم على مشارف اللاذقية

وتؤكد كل الأخبار التي وردت من المنطقة أن زيادة مرتبات المتطوعين في الجيش، ولغة التحريض ضد النازحين في اللاذقية، أثمرت بإنتاج «درع الساحل»، كلواء مذهبي من لون واحد، تم التحضير له بعد حملة تحريض غير مسبوقة.

وتذكر الأخبار التي تناقلتها مواقع موالية للنظام السوري في الساعات الماضية، أن عددا كبيرا من أبناء المنطقة الساحلية التحق بمناطق التجميع والتدريب، وسبق لأغلبهم الخدمة في جيش النظام، أو من منسوبي ما يعرف بجيش الدفاع الوطني، الذي تذكر كل المصادر أنه المسؤول الأول عن عمليات الاختطاف والابتزاز والسرقة والتهريب وتجارة السلاح والمخدرات.

ويضم في صفوفه بعض أخطر المطلوبين الجنائيين وأصحاب السوابق، وسبق لعدد كبير منهم العمل تحت رئاسة «شيخ الجبل» محمد الأسد، الذي قتل منذ فترة، وهو الذي عرف عنه في الثمانينيات والتسعينيات قيادة كل عمليات التهريب ما بين سوريا ولبنان، بدءا من تهريب السجائر الأجنبية، مرورا بالدراجات الهوائية وباقي أنواع السيارات الفارهة، وانتهاء بتهريب السلاح والمخدرات.

وتؤكد المصادر العليمة بالشأن السوري، أن دخول لواء درع الساحل إلى الخدمة هو إعلان رسمي من النظام على الطبيعة الطائفية لمعاركه التي يخوضها ضد المعارضة، فهي المرة الأولى التي يعلن فيها النظام رسميا رعايته ودعمه لفصيل طائفي سوري مسلح، وإن تم تطعيمه ببعض الأفراد من بعض المحافظات السورية، وأن النظام يهرب من هزائمه المتلاحقة، عبر بث الرعب الطائفي وتسليح أبناء اللاذقية لتشكيل جيش تغلب عليه الصفة المذهبية، برعاية رسمية من النظام السوري للدفاع عن مسقط رأس الأسد.

ويؤكد مراقبون من هذه النقطة أنها «علامة» من علامات نهاية النظام الوشيكة، تضاف إلى علامات أخرى أصبحت بمتناول اليد، من مثل محاولة النظام توريط دروز السويداء في القتال ضد المعارضة السورية.

وعلم في هذا السياق، أن درع الساحل هو لواء يضم كتائب مسلحة مختلفة، تم تقسيمها تبعا لمهام معينة، ككتيبة «الاقتحام».

وعرف في هذا المجال أن النظام السوري رفع كل العقوبات عن المتهربين عن الخدمة العسكرية الذين انضموا لصفوف الدرع السالف. وتشير المصادر إلى أن رفع العقوبات عن المتهربين عن الخدمة الإلزامية كان في صالح الأشخاص الذين سبق وصدرت بحقهم مذكرات توقيف جنائية، أو من الذين طالتهم عقوبات على جرائم مختلفة، وأن إسقاط هذه التهم عنهم، وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، كان إغراء لهم للالتحاق بدرع الساحل الذي أصبح يضم في صفوفه كل الخارجين عن القانون في المنطقة.

استنكرت التخل الخارجي والانتقادات الدولية لأحكام القضاء

الخارجية المصرية تكشف للعالم حيثيات قضيتي السجون والتخابر

القاهرة – «وكالات»: قدمت الخارجية المصرية مذكرة تفصيلية مترجمة بعدة لغات تكشف فيها أسباب الأحكام القضائية بقضيتي السجون والتخابر المتهم فيهما الرئيس المعزول محمد مرسي وقيادات الإخوان، مستنكرة التدخل الخارجي في الشأن المصري والانتقادات الدولية لأحكام القضاء.

وقالت الوزارة في بيان لها، إن تعمد استمرار جهات أجنبية إغفال التفرقة بين الأحكام الحضورية وتلك الغيابية، واعتبار الأحكام جماعية تضم المئات، وتلك رغم ما تم توضيحه بشكل متكرر، أو وصف المحاكمات الخاصة بالرئيس المعزول وأعوانه بأنها سياسية رغم أنها مرتبطة بأفعال مجرمة في قانون العقوبات، إنما يعد تعمدا للتضليل والإساءة إلى القضاء المصري ومحاولات بائسة لفرض إملاءات ورؤى وسياسات تتنافى مع إرادة الشعب المصري.

تحامل مرفوض

ورفضت الوزارة كل صور التحامل واستهداف مصر، فإن مصر تنصح تلك الأطراف بمراجعة سياسات وإجراءات ترتكبها بشكل ممنهج على الصعيدين الداخلي والخارجي وتتسم بالازدواجية، كما أن الاتهام بأن الأحكام قد تمت بالمخالفة للقيم والمعايير القضائية العالمية، إنما هو تجن على سلطة قضائية عريقة وضع الشعب المصري ثقته فيها لإنفاذ العدالة وفقا للدستور والقانون، وإنه من المستغرب أن تحاول مثل هذه الجهات أن تنصب نفسها سلطة تقييم لمجتمعات أخرى والتي ترفض هذا المسلك وتتشكك في دوافعه وأهدافه.

وأدانت الوزارة تغافل هذه الدول والمنظمات عن عمد حقيقة أن المتهمين قد تمت إدانتهم في محاكمات عادلة ونزيهة بارتكاب جرائم جنائية وليست سياسية تشمل اقتحام السجون وإضرام النيران في مبان حكومية وشرطية وتخريبها، والاستيلاء على ما تحتويه مخازنها من أسلحة وذخائر، وارتكاب أعمال عدائية وعسكرية، وقتل ما يزيد على خمسين من أفراد الشرطة وسجناء، وتهريب عناصرهم وحوالي عشرين ألف سجين جنائي، فضلا عن إدانة المتهمين في القضية الأخرى بارتكاب جرائم التخابر مع منظمات وجهات أجنبية، وإفشاء أسرار الأمن القومي والتنسيق مع تنظيمات إرهابية داخلية وخارجية بهدف الإعداد لعمليات إرهابية في الداخل.

وقالت الوزارة إنها تذكر هذه الدول والمنظمات بأن أحد المبادئ الراسخة لأي نظام ديمقراطي هو مبدأ الفصل بين السلطات وضمان استقلالية القضاء، وتشدد على ما يكفله القانون المصري من ضمانات كاملة لتوفير محاكمات عادلة ونزيهة للمتهمين لصون حقوقهم، حيث تتم المحاكمات أمام القضاء العادي المختص برئاسة قاض طبيعي، وتتم كفالة جميع إجراءات التقاضي للمتهمين لضمان توفير محاكمات عادلة لهم وفقا للمعايير الدولية وما ينص عليه الدستور المصري وقانون الإجراءات الجنائية، آخذا في الاعتبار أن الأحكام الصادرة اليوم ليست باتة، حيث يحق للمتهمين الطعن مرتين على الأحكام أمام محكمة النقض وفقا للمواعيد المقررة قانونا.

وقدمت الوزارة مذكرة شارحة للقضيتين محل الأحكام وللنظام القضائي المصري تمت ترجمتها إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية وتوزيعها، لتوضيح الأمر للأطراف التي تتحلى بالموضوعية والرغبة في الاطلاع على الحقائق المجردة بعيدا عن اعتبارات المواءمة واستغلال الأحداث لأغراض سياسية.

واستعرضت الوزارة المذكرة التفصيلية وقالت فيها:

1. أصدر قاض محكمة جنايات القاهرة اليوم 16 يونيو 2015 أحكاما في قضيتي اقتحام السجون خلال ثورة 25 يناير والقضية المعروفة إعلاميا باسم قضية التخابر الكبرى، حيث قضت المحكمة بأحكام تراوحت بين الإعدام شنقا والمؤبد والسجن لعدة سنوات على المتهمين في القضيتين، فبالنسبة لقضية اقتحام والهروب من السجون وما ارتبط بها من قتل المجندين وإضرام النار في مباني السجون وتخريب المنشآت العامة، فقد تضمن الحكم بالإعدام شنقا حضوريا على عدد من المتهمين من بينهم الرئيس السابق محمد مرسي عيسى العياط، والمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع، وغيرهم من قيادات الجماعة من بينهم سعد الكتاتني وعصام العريان، كما قضت المحكمة

■ ننصح تلك الأطراف بمراجعة سياسات وإجراءات ترتكبها بشكل ممنهج على الصعيدين الداخلي والخارجي

حكم اعدام مرسي اثار استياء العالم

الحكم غيابيا بالإعدام على عدد من المتهمين الهاربين بلغ عددهم 80 متهما، من بينهم يوسف القرضاوي وعناصر من حركتي حماس وحزب الله. أما بالنسبة لقضية التخابر، فقد تضمنت الأحكام الإعدام لعدد من المتهمين من بينهم محمد خيرت الشاطر، محمد محمد إبراهيم البلتاجي، أحمد عبدالعاطي وغيرهم، إضافة السجن المؤبد للمتهم محمد مرسي وآخرين.

2. بدأت وقائع قضية اقتحام السجون في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي في 10 فبراير عام 2013 حينما تم فتح التحقيقات في هروب السجناء من سجن وادي النطرون إبان ثورة 25 يناير، حيث قدمت مصلحة السجون بوزارة الداخلية تقريرا حول اقتحام السجن وهروب المحتجزين ومنهم محمد مرسي الرئيس المعزول وقيادات إخوانية بارزة. وفي 23 يونيو 2013 وخلال وجود الرئيس المعزول في الحكم قضت محكمة جنح مستأنف الإسماعيلية برئاسة المستشار خالد محجوب بإحالة أوراق القضية للنيابة العامة لإعادة فتح التحقيقات في ضوء عدم ثبوت التهم الموجهة للمتهم الرئيسي المدعو السيد عطية في القضية، كما قررت المحكمة مخاطبة الإنتربول للقبض على كل من العناصر غير المصرية الهاربة، ثم أمر النائب العام في 11 يوليو 2013 بالتحقيق مع مرسي وآخرين في اتهامات متعلقة بـ«اقتحام عدد من السجون»، قبل أن يحيلها لمحكمة جنايات القاهرة في 21 ديسمبر 2013، وبدأت أولى جلساتها في 28 يناير 2014.

3. تم التحقيق مع مرسي وآخرين في اتهامات متعلقة باقتحام سجون وادي النطرون وأبو زعبل والمرج من قبل مئات العناصر المتسللين من غزة وإضرام النيران في مبان حكومية وشرطية وتخريبها ونهب محتوياتها، والاستيلاء على ما تحتويه مخازنها من أسلحة وذخائر وتمكين السجناء من الهروب، وكذلك الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع متهمين فلسطينيين ومصريين من عناصر من حركة «حماس» وقيادات التنظيم الدولي للإخوان وحزب الله اللبناني، على إحداث حالة من الفوضى لإسقاط الدولة ومؤسساتها، والاتفاق على تدريب عناصر مسلحة بمعرفة الحرس الثوري الإيراني، لارتكاب أعمال عدائية وعسكرية داخل البلاد، إضافة إلى قتل ما يزيد على خمسين من أفراد الشرطة وسجناء، وتهريب عناصرهم من السجون، إضافة إلى ما يزيد على عشرين ألف سجين جنائي. 4. أما بالنسبة لقضية التخابر، فتعود القضية إلى اليوم التالي لعزل مرسي في الرابع من يوليو عام 2013، عندما صدر قرار من النيابة العامة بالتحقيق معه و35 آخرين. ووجهت النيابة العامة لهم اتهامات بارتكاب جرائم التخابر مع منظمات وجهات أجنبية وإفشاء أسرار الأمن القومي والتنسيق مع تنظيمات جهادية داخلية وخارجية بهدف الإعداد لعمليات إرهابية في الداخل. وقالت النيابة العامة في القضية التي وصفتها بأنها «أكبر قضية تخابر في تاريخ مصر» إن جماعة الإخوان خططت لإرسال «عناصر» إلى قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس لتدريبهم من قبل كوادر من حزب الله والحرس الثوري الإيراني، ثم الانضمام لدى عودتهم إلى مصر لجماعات متشددة تنشط في شمال سيناء.

5. وفقا لمواد قانون العقوبات، تنص المادة 77 على: «يعاقب بالإعدام كل من ارتكب عمدا فعلا يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها». ووفقا للمادة 77 «يعاقب بالإعدام كل من سعى لدى دولة أجنبية أو تخابر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد مصر». كما تنص المادة 83 | من قانون العقوبات على «تكون العقوبة الإعدام على أي جريمة مما نص عليه في الباب الثاني من هذا الكتاب، إذا وقعت بقصد المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها». وبحق للمحكوم عليهم حضوريا الطعن على الحكم أمام محكمة النقض، أما المحكوم عليهم غيابيا فتعاد محاكمتهم تلقائيا إذا ألقت الشرطة القبض عليهم، أو سلموا أنفسهم.

6. إن أحد المبادئ الأساسية لأي نظام ديمقراطي هو مبدأ الفصل بين السلطات وضمان استقلالية القضاء، وأن التدخل في أحكامه بعد مساسا باستقلاليته، ويكفل القانون المصري ضمانات كاملة لتوفير محاكمات عادلة ونزيهة للمتهمين لصيانة حقوقهم، حيث تتم المحاكمات أمام القضاء العادي ممثلة في محكمة الجنايات المختصة برئاسة قاض طبيعي، وتتم كفالة جميع إجراءات التقاضي للمتهمين لضمان توفير محاكمات عادلة لهم وفقا للمعايير الدولية وما ينص عليه الدستور المصري وقانون الإجراءات الجنائية، آخذا في الاعتبار أن الأحكام الصادرة اليوم ليست باتة، حيث يحق للمتهمين الطعن على الأحكام أمام المحكمة العليا، وهي محكمة النقض، وفقا للمواعيد المقررة قانونا وهي ستين يوما. كما أن القانون المصري يلزم النيابة العامة بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام وإبداء الرأي فيها – حتى ولو كانت النيابة هي التي طالبت بمعاقبة المتهمين باشد العقاب – وهي في ذلك ضمانة للمحكوم عليهم بالإعدام لما قد يكون قد شاب الأحكام من أوجه عوار، فتعرض النيابة رأيها في هذا الحكم، سواء بطلب إقراره إن كان متفقا وصحيح القانون وطلب نقضه إن كان قد أخطأ في تطبيق القانون.

■ المتهمون تمت إدانتهم في محاكمات عادلة ونزيهة بارتكاب جرائم جنائية وليست سياسية

7. ووفقا للقانون المصري فإنه في حالة قبول محكمة النقض للطعون ونقض الأحكام يترتب على ذلك إعادة محاكمة المتهمين أمام دائرة أخرى من محكمة الجنايات من غير الذين أصدروا الأحكام التي يتم نقضها، وتعاد المحاكمة في هذه الحالة، وكأنما لم يصدر حكما فيها وبذات الضمانات والحقوق المكفولة دستورا وقانونا للمتهمين. فإذا أصدرت المحكمة حكمها أيا كان طبيعته وطعن على الحكم بالنقض، فإن محكمة النقض في هذه الحالة (حالة الطعن للمرة الثانية) تتصدى عند قبولها للطعن لنظر موضوع القضية، وفي حالة صدور أحكام باتة بالإعدام، فإنه لا يتم تنفيذها إلا بعد تصديق رئيس الجمهورية عليها. وبالنسبة للأحكام الغيابية فإنها تسقط تلقائيا في حالة القبض على المتهمين أو تسليم أنفسهم حيث تعاد المحاكمة مرة أخرى ويكون الحكم غير قائم إلى أن تفصل المحكمة في القضية بعد توفير كافة الضمانات والحقوق للمتهمين، وحتى عند صدور الأحكام بالإدانة فالقانون كفل لهم التقدم بالطعن أمام محكمة النقض.

8. ومن غير الملائم التعقيب على قرارات وأحكام القضاء المصري لما ينطوي عليه من تدخل مرفوض شكلا وموضوعا في الشؤون الداخلية للبلاد، كما أن أية إشارات سلبية للقضاء المصري مرفوضة تماما على المستويين الرسمي والشعبي لما يتمتع به القضاء من استقلالية كاملة واحترام بالغ من الشعب المصري لاضطلاعه بمسؤولياته في إنفاذ العدالة بالمجتمع وفقا لقواعد قانونية ودستورية واضحة تضاهي النظم القضائية الدولية. كما يتعين عدم التغافل عن جسامة وفداحة الجرائم التي تم ارتكابها من قبل المتهمين، بما في ذلك تهم القتل العمد والتخابر مع جهات أجنبية والمساس بالأمن القومي للبلاد وترويع المواطنين الأبرياء من أبناء الوطن..

وزير الدفاع الأميركي يعتبر سقوط الأسد «ممكناً»

الحدث /نت :اعتبر وزير الدفاع الأميركي، اشتون كارتر ، أن سقوط النظام السوري أمر "ممكن" بسبب "الضعف" الذي لحق بقواته العسكرية.

وقال وزير الدفاع في جلسة استماع أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأميركي: "نريد أن نشهد انتقالا للسلطة لا يكون الأسد حاضرا فيه".

وأضاف أن سقوط نظام الأسد "ممكن، لأن قواته ضعفت إلى حد كبير". وتعرضت "لخسائر كبيرة"، لافتا إلى أن القوات النظامية "تزداد عزلتها في منطقة دمشق" والمنطقة ذات الغالبية العلوية في شمال غرب البلاد.

ورأى أن "انسحاب الأسد بنفسه من الساحة" سيكون أفضل للشعب السوري مع "تشكيل حكومة سورية جديدة تستند إلى المعارضة المعتدلة".

واشنطن تكثف جهودها لوقف استخدام الكيمياوي في سوريا

الحدث نت أدلى أطباء سوريون أمام الكونغرس الأميركي بشهاداتهم في قضية تورط نظام الأسد باستخدام الأسلحة الكيمياوية ضد المدنيين، فبعد تصريحات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري التي تحمل النظام مسؤولية الهجمات الكيمياوية يسعى مجلس الأمن الدولي والولايات المتحدة لجمع الدلائل التي تؤكد تورط نظام الأسد.

ويعاني مئات المدنيين السوريين من سكان غوطة دمشق جراء قصف مناطقهم بالغازات السامة في جريمة حملت جهات عدة مسؤوليتها لنظام الأسد.

وبحسب ناشطين فإن النظام لم يتوقف عن استخدام الغازات السامة بل وبات يستخدمها مع سلاح قاتل آخر هو البراميل المتفجرة.

وهذا السلاح البدائي والرخيص والعشوائي أصبح يشكل مصدر القلق الأول بين السوريين، خصوصا عند سماع قصص من الأحياء المجاورة، ومن الممكن أن يتسبب بعاهات مستديمة، وإصابات جسدية تظهر أعراضها عبر الإغماء والاختناق ويمكن أن يؤدي إلى الوفاة.

يذكر أن مجلس الأمن الدولي كان قد أصدر قرارا بتدمير ترسانة الأسد من الأسلحة الكيمياوية بعد هجوم الغوطة الذي خلف نحو 1400 قتيل.

وكانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد أعلنت في وقت سابق أنه تم التخلص من النفايات الناجمة عن عمليات تدمير الأسلحة المكون أكثرها من غاز الخردل وغاز السارين على سفينة كايب راي الأميركية بعد نقل حوالي 1300 طن منها من سوريا.

عودة 659 مصريا من ليبيا عبر منفذ السلوم خلال 24 ساعة

القاهرة /وكالات :قالت وكالة انباء الشرق الأوسط إن مدير أمن مطروح اللواء العنانى حمودة أكد عودة 659 مصريا خلال الـ24 ساعة الماضية، عبر منفذ السلوم الحدودي.

وأوضح مدير الأمن في تصريح له ا. ان «المنفذ استقبل 659 مصريا بينهم 488 حالة وصول شرعية، و171 حالة أخرى غير شرعي، كما تم إنهاء إجراءات سفر 945 شخصا بينهم 446 مصريا، و499 ليبيا»، مشيرا إلى سرعة إنهاء الإجراءات الخاصة بوصول وسفر المصريين.

مقتل 6 إرهابيين بطيران الجيش في الشيخ زويد

القاهرة – «وكالات»: أفادت مصادر أمنية بشمال سيناء، أن 6 عناصر إرهابية قتلوا في قصف جوي نفذته طائرة عسكرية فجر الخميس، استهدفت خلاله سيارة دفع رباعي تقل عددا من المسلحين. وأضافت المصادر أن قوات أمنية برية داهمت عدة بؤر إرهابية وألقت القبض على 13 مشتبها بهم، وجار التحقيق معهم. وأكدت المصادر أن قوات الأمن تواصل حملاتها بمختلف مناطق شمال سيناء بالتزامن مع فرض حظر التجوال ليلا بمناطق العريش و رفح والشيخ زويد.